ثلاث صفعات للتطرف الصهيوني والفاشية المتصاعدة

تلقّى نتنياهو والمنظومة الصهيونية الحاكمة في أسبوع واحد ثلاث صفعات مدوية، من دون أن تأتي أي منها من جهات فلسطينية أو عربية أو إسلامية. الأولى قرار الحكومة البريطانية فرض مقاطعة شاملة على بضائع المستعمرات الاستيطانية، وعلى من يتعامل معها، وترافقت مع تصريحات غير مسبوقة لوزير الخارجية البريطاني، إد ملیباند، قال فيها: «إنّ ما تمارسه إسرائيل في قطاع غزّة وصمة على ضمير العالم وضمير بريطانيا، وتحمل صفات جرائم الحرب، وإنّ ما يمارسه الإرهابيون المستوطنون في الضفة الغربية، تطهير عرقي». وأعلن مواصلة تعليق جزئي لـ30 ترخيصاً للأسلحة المستخدمة من الجيش الإسرائيلي، ودعم قرار محكمة العدل العليا الذي أكد عدم شرعية الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي.

جاءت الصفعة الثانية من منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسيلم التي أصدرت تقريراً مفصلاً يصف السياسة الإسرائيلية بأنها موجّهة «لمحو وجود الشعب الفلسطيني»، من خلال تحطيم وتفكيك منهجيين لمقوّمات استمرار الحياة الفلسطينية الجماعية بهدف إلغاء الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية.

ووصف التقرير، على نحو منهجي موثق، العمليات الإجرامية الجارية من عنف الجيش، وإرهاب المستوطنين والاعتقالات والتهجير وهدم المنازل والبنية التحتية ومصادرة الأراضي إلى آخر القيود المفروضة على الفلسطينيين. وسبق ذلك تقرير للمؤسسة نفسها أثبت حدوث الإبادة الجماعية في قطاع غزّة.

بقلم:
د. مصطفى البرغوثي ○

اللطمة الثالثة جاءت أيضاً من الجانب الإسرائيلي؛ إذ فاز فيلم «نازا» الوثائقي بجائزة لجنة التحكيم في مهرجان البندقية، وقد وثق شهادات 24 من الضباط والجنود الإسرائيليين اعترفوا بارتكاب جرائم حرب في غزّة، بأوامر من قادتهم، عبر عمليات القصف التي استهدفت منهجياً المدنيين، واستعانت بالذكاء الاصطناعي لإيقاع أكبر عدد من الإصابات.

تبقى الإجراءات البريطانية التي انضمت لها 11 دولة، بما فيها كندا وفرنسا، غير كافية، ولن يكون تأثيرها كبيراً إن لم تتبعها عقوبات وإجراءات مقاطعة ضد إسرائيل وحكومتها نفسها، ولكنها تمثل نقطة تحوّل في اتجاه لن تستطيع إسرائيل إعادته إلى الوراء. وهي جاءت نتيجة التحول الكبير في مواقف الشعوب وحركات التضامن التي ستواصل ضغوطها على الحكومات لاتخاذ مزيد من الاجراءات.

أما ردة فعل رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو بأنه سيسحب الجنسية الإسرائيلية من مخرجَي «نازا»، ويصدر قانوناً يحرم «التشهير» بالجيش الإسرائيلي، فقد كشفت مدى تعاظم الفاشية في إسرائيل التي بدأت تكرّر جرائم الديكتاتوريات بقمع حرية الرأي والتعبير والتفكير، وتحاصر الإبداع ما دام فاضحاً الجرائم الإسرائيلية، وتلتهم المجتمع الإسرائيلي من الداخل، وذلك دليل ضعف وليس دليل قوة.

لا حدود لمستوى البطش والاستباحة التي تمارسها إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني، الذي تُرك من دون حماية، ومن دون تطبيق للقانون الدولي وقرارات المحكمة الدولية. ومع هذا فشل المخطط الإسرائيلي في تحقيق أهدافه بسبب بطولة الصمود الفلسطيني الباسل في قطاع غزّة والضفة الغربية بما فيها القدس، والداخل الفلسطيني.

وبدلا من أن يرحل الفلسطينيون، هرب ما يزيد على ربع مليون إسرائيلي خلال السنوات الثلاث الماضية من إسرائيل لأنهم لم يعودوا قادرين على التعايش مع الفاشية الصاعدة، بمن فيهم أكثر من 1370 طبيباً وآلاف المستثمرين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والفنانين والمثقفين. ولم تعد هناك حاجة لإثبات وقوع كبرى جرائم الحرب من الإبادة الجماعية إلى التطهير العرقي على يد الحكومة الإسرائيلية، فالإثباتات تأتي من جيشها ومؤسّساتها تباعاً.

إن المطلوب تحويل الوعي بتلك الجرائم إلى إجراءات عقابية فعالة من مقاطعة إلى سحب للاستثمارات إلى فرض العقوبات على المنظومة الإسرائيلية الحاكمة نفسها. ويقف التحدّي هنا أمام الدول العربية والإسلامية، والتي ستُحدث تأثيراً هائلاً إن هي ألقت بثقلها ودعمت حملة فرض المقاطعة والعقوبات والتصدي لممارسات حكومة تمارس الإرهاب الاستيطاني والإبادة والتطهير العرقي، من دون أن تكتفي بالبيانات التي لا تؤثر في إسرائيل ولا تعني لها شيئاً. ومن المهم اتخاذ إجراءات عربية في معاقبة إسرائيل تواكب وتكون بالتوازي مع الإجراءات العقابية الأوروبية ضد المستوطنات؟

لا يمكن التقليل من المخاطر الوجودية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، ومنها خطر تكرار نكبة 1948 بصورة أوسع. وذلك يؤكد أن المهمة الفلسطينية الأولى اليوم هي الصمود والبقاء في فلسطين، وإفشال مؤامرة التطهير العرقي.

ولا شك أن تحقيق هذا يتطلب توحيد طاقات الشعب الفلسطيني أينما كان وجوده نحو ذلك الهدف، وإقامة قيادة وطنية موحدة تتجاوز الانقسامات والعقبات والاتفاقات الجائرة، وتتبنّى استراتيجية وطنية مقاومة للمخاطر الوجودية، وتكون قادرة على استنهاض التضامن العالمي والعربي والإسلامي بكل الوسائل.

لا يمكن للفاشية أن تنتصر، ولكنّها كما يعلمنا التاريخ لن تهزم نفسها، بل تُهزم بالإرادة والتضحيات والكفاح المنظم لكلّ الذين تظلمهم.

○ الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

التصدي لجرائم الحوثي في اليمن

يواصل الحوثيون عدوانهم بالمسيّرات والصواريخ على السعودية، ولم يستثن عدوانهم حتى مكة المكرمة، التي تعد أقدس الأماكن لدى المسلمين كافة، وتدرك السعودية أنها تدفع ثمن مواقفها المبدئية من القضية الفلسطينية، وضريبة سياساتها ودورها المحوري تجاه العرب والمسلمين، كما تدرك حجم الضغوط الهائلة التي تمثلت في عدوان إيران على الشرق، وأذرعها في العراق من الشمال، وتوابعها من الجنوب بمليشيات الحوثي، لكنها واثقة بقدراتها على الصمود، وأن احتلال المخا، على رغم فداحته الموقتة على اليمن ومضيق باب المندب، ما هو إلا معركة في حرب متعددة الجبهات، فباب المندب ممرّ دولي، وحرية الملاحة فيه حق لكل دول العالم، بموجب «قانون البحار الدولي»، ويفترض ألا يقف المجتمع الدولي متفرجاً على قرصنة مليشيات الحوثي على ممر تجاري بحري مهم.

بقلم:
سعد بن طفلة العجمي ○

قهوة الـ «موكا» وتكتب بالإنجليزية (Mocha) أو (Mocca) في بعض اللغات الأوروبية، وهي غالباً خليط من القهوة والشكولاتة والحليب الساخن مع رغوة، واسمها ينسب لميناء المخا اليمني، الذي كان أشهر موانئ تصدير أجود أنواع البن اليمني، خلال القرنين الـ 16 والـ 17 الميلاديين، وخصوصاً إلى أوروبا.

كان اليمن يزرع ذهباً من حبوب البن المميز، قبل أن يقوم «المقوّتون» (تجار القات) بتجريف مزارع البن واستبدالها بورقة القات المخدرة، وكانت قهوة الـ «موكا» وقتها بناً عربياً خالصاً، لكن الإضافات من الشكولاتة والحليب جاءت لاحقاً في أوروبا.

في عام 1994 كتبت مقالة في صحيفة «القبس» الكويتية، عنوانها «سقطت عدن وبدأت الحرب»، وجادلت في تلك المقالة بأن الوحدة اليمنية لا يمكن فرضها بالقوة، وأن سقوط عدن في السابع من يوليو ذلك العام، هو بداية حروب يمنية جديدة، وهو ما حصل، فقد اندلع في اليمن منذ ذلك التاريخ ما لا يقل عن 15 حرباً متفرقة، نصفها تقريباً سُمي بـ «حروب صعدة»، التي كان عددها ستة حروب، بين الحوثيين ونظام علي عبدالله صالح، الذي اجتاحت قواته عدن، فارضاً الوحدة اليمنية عنوة في عام 1994.

حشد الحوثيون بتخطيط وقيادة من الحرس الثوري الإيراني، الخميس الماضي، أكثر من 75 ألف مقاتل من مليشياتهم، بل إن تقريراً لـ«رويترز» ذكر أن العدد وصل إلى 100 ألف مليشياوي، لاحتلال المخا والساحل الغربي لليمن، وصولاً إلى باب المندب، وهو الأمر الذي تحقق على الأرض، لكن احتلال الأرض شيء، والتمسك بها شيء آخر تماماً.

يُذكر أن شعار الحوثيين هو «الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل»، لكن بيان التهديد بغلق مضيق باب المندب لم يأت على ذكر سفن أمريكا ولا إسرائيل، بل إن مصادر إخبارية رصدت مرور سفن تجارية إسرائيلية تعبر المضيق بسلام، وزاد تقرير لـ «رويترز» حول لقاء في عُمان بين الحوثيين، ووفد جاء من أمريكا التي يرفع الحوثيون شعار «الموت لها».

ان «الشرعية اليمنية» قادرة على استرجاع المخا، بل إن الطموح الأكبر الذي أصبح هدف اليمنيين المناهضين لمليشيات الحوثي هو تحرير صنعاء نفسها، فتقدُم الحوثي في المخا وباب المندب قابله تقدم لقوات «الشرعية» والقبائل، وفصائل أخرى في الجوف ومأرب، بل وحتى في محافظة البيضاء باتجاه صنعاء، وما تحرير صنعاء على الشعب اليمني بمستحيل، شرط توحيد الصفوف والانضواء تحت قيادة الشرعية، ومن يدري، فقد يشرب اليمنيون جميعاً الـ «موكا» في صنعاء قريباً، لكنها «موكا» البن اليمني الأصيل، بلا شوكولاتة الأوروبيين، ولا زعفران الإيرانيين.

○ وزير الإعلام السابق في الكويت

المشهد اللبناني وتحولات الحسابات الإقليمية والدولية

تأتي الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في ظل تعقيدات إقليمية تتقاطع فيها الطموحات الإيرانية مع المساعي الأمريكية لإعادة هيكلة التوازنات الاستراتيجية في المنطقة، الأمر الذي جعل من لبنان ساحة لتصفية حسابات تتجاوز حدوده الوطنية. فالبلاد تتأرجح بين ضغوط التصعيد العسكري لحزب الله وارتباطاته الإقليمية من جهة، ومساعي الحكومة اللبنانية لتجنّب انجراف الدولة نحو حرب شاملة قد تُفضي إلى انهيار اقتصادي واجتماعي أعمق من جهة أخرى.

ومنذ دخول اتفاق وقف الأعمال العدائية حيّز التنفيذ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2024 برعاية أمريكية–فرنسية، لم يفضِ هذا الاتفاق إلى تهدئة مستقرة، بل تحوّل الوضع الميداني إلى ما يشبه حالة «لا حرب ولا سلم»: خروقات إسرائيلية شبه يومية على الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية، مقابل تريّث حذر من جانب حزب الله في الرد الشامل، وسط ضغوط أمريكية وإقليمية متصاعدة لإنهاء ازدواجية السلاح في الدولة اللبنانية.

رهان الدولة على استعادة القرار

منذ انتخاب العماد جوزيف عون رئيساً للجمهورية وتكليف نواف سلام تشكيل الحكومة مطلع عام 2025، تبنّى الثنائي مقاربة تقوم على استعادة قرار الحرب والسلم حصراً بيد الدولة، عبر خطة وضعها قائد الجيش العماد رودولف هيكل لحصر السلاح بيد المؤسسة العسكرية على مراحل. وقد شكّل قرار مجلس الوزراء الصادر بين مطلع آب/أغسطس ومطلع أيلول/سبتمبر 2025 بالمصادقة على هذه الخطة محطة مفصلية، اعتبرها الرئيس عون إنجازاً لم يتحقق منذ أربعة عقود، فيما أكّد سلام أن الاقتصاد اللبناني لن ينهض ما لم يتعزّز أمن الدولة واستقرارها السياسي.

غير أن هذا المسار لا يخلو من هشاشة بنيوية: فالحكومة تراهن إلى حدٍّ بعيد على المظلة الأمريكية بوصفها الضمانة الأنجع لكبح الاعتداءات الإسرائيلية ومنع الانزلاق نحو مزيد من الدمار، في وقت تتقاطع فيه أولويات واشنطن وتل أبيب حول ملف حزب الله وإيران مع محدودية اهتمامهما الفعلي بمتطلبات السلم الأهلي الداخلي. كما تواجه رئاسة الجمهورية والحكومة ضغطاً مزدوجاً: من جهة أولى، مطالبات دولية وأمريكية متكررة بالإسراع في تنفيذ مراحل نزع السلاح، وتحذيرات من أن أي تلكؤ قد يفتح الباب أمام تحرك إسرائيلي أحادي أو تدخل إقليمي يهدد النظام السياسي الهش أصلاً؛ ومن جهة ثانية، تمسك حزب الله برفض التسليم الكامل للسلاح، ما يضع السلطة التنفيذية أمام معادلة دقيقة بين فرض هيبة الدولة وتجنّب الانزلاق نحو مواجهة داخلية.

بقلم:
خالد فياض ○

المأزق الراهن لـ«حزب الله«

حافظ حزب الله، على لسان أمينه العام الشيخ نعيم قاسم، على موقف متكرر وثابت برفض تسليم سلاحه، معتبراً أن هذا السلاح يمثل عامل ردعٍ أساسي في مواجهة إسرائيل وشرطاً لبقاء الحزب في معادلة الداخل والإقليم، ومصوّراً أي مسعى لنزعه بأنه تمهيد لتصفية «المقاومة» وليس مجرد إجراء سيادي داخلي. وقد رفض الحزب في أكثر من مناسبة مبادرات وساطة، منها مقترح فرنسي قضى بوقف إطلاق نار مقابل موافقته على تسليم السلاح والسماح بانتشار الجيش في مناطق نفوذه العسكري، كما رفض فكرة التفاوض المباشر مع إسرائيل بالكامل.

في المقابل، تشير مؤشرات عدة إلى تململ متزايد داخل الطبقة السياسية الحليفة تقليدياً لحزب الله، إذ باتت مواقف شخصيات محورية كرئيس مجلس النواب نبيه بري أقرب إلى التسليم بأن الحزب لم يعد وحده قادراً على فرض وقف الاعتداءات الإسرائيلية أو انتزاع الانسحاب، وأن مفتاح إنهاء الحرب بات فعلياً بيد الدولة والدبلوماسية والضغط الأمريكي، وهو ما يعكس تصدّعاً تدريجياً في الخطاب الموحد الذي اعتاد الحزب وحلفاؤه تبنّيه. ويضع هذا المسار حزب الله أمام معضلة وجودية حقيقية: فالتشبث بالسلاح في ظل تراجع الغطاء الإيراني وتفكك محور "الممانعة" الإقليمي بعد سقوط النظام السوري السابق، قد يعرّض الحزب لعزلة سياسية متزايدة وضغوط شعبية داخلية، بينما قد يعني التخلي التدريجي عن السلاح فقدانه لعنصر قوته الأساسي ووظيفته الإقليمية بوصفه أداة ردع مرتبطة بمحور طهران.

إسرائيل وتغيير قواعد الاشتباك

تغيّرت الأهداف الإسرائيلية المعلنة في لبنان بشكل ملحوظ مقارنة بمرحلة ما قبل عامين، حين كان العمل العسكري الإسرائيلي مقيّداً نسبياً بحسابات الردع الإيراني وبتحفّظ الإدارة الأمريكية السابقة عن مواجهة مباشرة بين إسرائيل وإيران. أما اليوم، فتؤكد تل أبيب أنها لن تسمح لحزب الله بالاحتفاظ بقدرة تهديد شمال إسرائيل، وتصف استمرار وجوده المسلح بأنه تهديد مباشر لأمنها القومي يزوّده به، مع التعامل مع الحكومة اللبنانية بوصفها السلطة الشرعية الوحيدة المخوّلة بالتفاوض، ورفض مبدئي لفكرة إشراك «حزب الله» وإيران في أي تفاوض مباشر رغم تصريحات متضاربة صدرت في هذا الشأن أثارت جدلاً داخلياً واسعاً واعتُبرت من قوى سيادية لبنانية مساساً بهيبة الدولة. وقد رافقت هذا المسار جولات تفاوضية غير مباشرة بين لبنان وإسرائيل برعاية أمريكية استضافتها واشنطن وروما، تناولت آليات التحقق من نزع السلاح جنوب الليطاني ومستقبل قوات حفظ السلام الدولية بعد انتهاء مهمة «اليونيفيل».

أما فرنسا، الشريك التاريخي للبنان والراعية المشتركة لاتفاق وقف الأعمال العدائية، فقد جمعت بين إدانة صريحة لتصعيد «حزب الله» ودعم متواصل لمسار الرئيس عون وحكومة سلام في إعادة بسط سلطة الدولة، مع الدفع باتجاه تفعيل القرار الأممي 1701 وتعزيز قدرات الجيش اللبناني، في تنسيق متزايد مع الرياض يهدف إلى تحويل الدعم السياسي إلى التزامات عملية قابلة للتنفيذ.

ختاما، يكشف تقاطع هذه المواقف عن معادلة إقليمية ودولية معقدة تُبقي لبنان أسير حالة «لا حرب ولا سلم» متجددة: فحزب الله لا يمتلك القدرة على الانخراط في حرب شاملة قد تنهي وجوده العسكري، لكنه في الوقت نفسه غير مستعد للتخلي الكامل عن سلاحه؛ وإسرائيل تفضّل استنزاف الحزب بضربات محسوبة على حرب واسعة مكلفة؛ والحكومة اللبنانية تسعى إلى كسب الوقت عبر مسار تدريجي لحصر السلاح تحت غطاء أمريكي وعربي، دون أن تملك بعد أدوات إنفاذ كافية لفرضه بالكامل.

وفي ظل هذا التشابك، يبقى مستقبل الاستقرار السياسي في لبنان مرهوناً بقدرة الدولة على تحويل الدعم الخارجي المشروط إلى إنجاز فعلي وتدريجي في بسط سيادتها، وبمدى استعداد «حزب الله» لإعادة تعريف دوره ضمن مؤسسات الدولة بدلا من موازاتها، وبمدى نجاح الفاعلين الإقليميين والدوليين في الانتقال من إدارة الأزمة إلى المساهمة الفعلية في حلّها. ومن دون ذلك، سيظل لبنان عالقاً بين حرب لا تندلع بكامل زخمها وسلام لا يكتمل، في دورة استنزاف تُبقي مؤسساته وسيادته رهينة لتوازنات لا يتحكم بها وحده.

○ باحث في الشؤون العربية

كيف نتعايش مع تحولات العالم اليوم؟

لكل زمن مزاجه الخاص، وكأن للسنين أرواحا، فالسنوات لا تشبه بعضها. فكر في عام 1999، ثم 2001، 2008، 2011، ثم فكر في اليوم. لا تستحضر الأحداث الكبرى فقط، بل حاول أن تتذكر كيف كانت الحياة تبدو: شكل الناس، الموسيقى، الشوارع، طريقة حديثنا، علاقتنا بالوقت والأخبار وبأنفسنا، مقدار خوفنا من المستقبل أو حماسنا له.

بقلم:
ربى عياش ○

حتى ذكرياتنا تبدو وكأن لكل حقبة لوناً مختلفاً، كأن لكل زمن مزاجه الخاص، ولكل عصر روح. وأحياناً أفكر في 2019 كما نفكر في آخر صورة التقطت قبل حادث لم نكن نعرف أنه سيقع؛ لم يكن في الصورة شيء استثنائي، الناس يذهبون إلى أعمالهم، المطارات ممتلئة، الوجوه مكشوفة، نتصافح بلا تفكير، نخطط للعام المقبل كما لو أن العالم ملزم بتنفيذ خططنا، نتذمر من مشكلاتنا العادية، ولم نكن نعرف أننا ننظر إلى نهاية شيء. ثم جاءت 2020، وفجأة أصبح هناك قبل وبعد.

ولم تكن المسألة جائحة فقط، بل كأن العالم بعدما توقف عاد إلى الدوران بسرعة مختلفة: حروب، أزمات، تضخم، عزلة، خوف، شاشات، خوارزميات، ذكاء اصطناعي، واقع يتسارع إلى درجة أننا بالكاد نستوعب حدثا قبل أن يبتلعه حدث آخر. ولم نعد نحن أيضًا كما كنا. فهل نحن فقط نمر بالسنوات؟ أم أن السنوات هي التي تمر بنا وتترك في كل مرة إنسانًا مختلفًا عن الذي وجدته؟

ربما تبدو فكرة أن «للزمن روحًا» شاعرية أكثر مما ينبغي، لكن علم الاجتماع والفلسفة عرفا منذ زمن مفهوم روح العصر؛ ذلك المزاج غير المرئي الذي تصنعه السياسة والحروب والاقتصاد والفن والتكنولوجيا والخوف والأمل معًا، حتى يصبح جيل كامل ابن مناخ نفسي واحد دون أن يلتقي أفراده أو يتفقوا عليه.

ولكل عصر بالفعل لغته ومخاوفه وأوهامه. كان مطلع الألفية محكومًا بوعد العولمة وعالم بلا حدود، ثم جاء الحادي عشر من سبتمبر ليعيد الخوف والأمن والحرب إلى قلب السياسة. جاءت أزمة 2008 فاهتز اليقين الاقتصادي، وفي 2011 بدت وسائل التواصل الاجتماعي للحظة كأنها أداة لتحرير الجماهير وإسقاط الجدران، قبل أن نكتشف بعد سنوات أن الأدوات نفسها تستطيع أن تصبح مصانع للاستقطاب والتضليل والغضب.

ثم جاءت 2020، ولم يعد العالم القديم تمامًا. واليوم، في 2026، يبدو أننا نعيش روح عصر أكثر قلقًا؛ الحرب عادت لتصبح جزءًا طبيعيًا من نشرات الأخبار، أوكرانيا تدخل عامًا آخر من حرب طويلة لا تبدو لها نهاية واضحة، غزة لا تزال جرحًا مفتوحًا في الضمير والسياسة، والشرق الأوسط عاش حربًا جديدة مع إيران تجاوز أثرها ساحات القتال إلى الطاقة والممرات البحرية والاقتصاد وحسابات الأمن والتحالفات.

لم تعد الحروب محلية تمامًا؛ صاروخ في مكان ما قد يرفع سعر الطاقة في مكان آخر، وقرار سياسي في عاصمة كبرى قد يظهر بعد أيام في فاتورة إنسان لم يشارك في الحرب أصلًا.

وفي الوقت ذاته، تعيد القوى الكبرى حساب مواقعها؛ أمريكا والصين تتنافسان على التكنولوجيا والنفوذ والتجارة، روسيا تختبر حدود القوة والنظام الأوروبي، ودول الجنوب العالمي تبحث عن مساحة أكبر في نظام دولي لم يعد يبدو مقتنعًا حتى بالقواعد التي صنعها. وكأن العالم لم يدخل نظامًا جديدًا بعد، لكنه بدأ يفقد ثقته بالنظام القديم.

الإنسان أدرك منذ آلاف السنين أن التطور لا يعني بالضرورة التقدم؛ يمكن للتكنولوجيا أن تتقدم بينما يتراجع الإنسان أخلاقيًا، يمكننا أن نصنع آلات أكثر ذكاء دون أن نصبح أكثر حكمة، يمكننا الوصول إلى الفضاء بينما نفشل في تعلم كيفية العيش مع بعضنا على الأرض، يمكننا تطوير أدوات قادرة على إنتاج المعرفة في ثوان بينما يصبح الاتفاق على معنى «الحقيقة» نفسها أكثر صعوبة.

مفارقة عصرنا؛ هي أن الإنسان لم يمتلك في تاريخه هذا القدر من المعلومات، نعرف أن حربًا بدأت بعد دقائق من بدايتها، نشاهد الموت مباشرة، نرى زلزال على الطرف الآخر من الكوكب، تصلنا تصريحات الرؤساء والأسواق والصواريخ والكوارث والمجازر إلى الهاتف نفسه الذي نطلب منه العشاء، العالم كله في راحة يدنا.

لكن هل أصبحنا أكثر معرفة؟ أم أننا فقط أصبحنا أكثر تعرضًا للمعلومات؟ وهل كثرة المعلومات توسع الوعي دائمًا؟ أم أنها قد تغرق الإنسان في ضجيج هائل إلى درجة أنه يعرف كل شيء ولا يفهم شيئًا؟

نحن لا نعيش فقط تحولًا سياسيًا، بل هناك شيء يتغير في الإنسان نفسه؛ للمرة الأولى لا تصنع وعينا الأسرة والمدرسة والكتاب والمجتمع والتجربة وحدها، بل تشارك في صناعته الخوارزمية، تعرف ما يلفت انتباهنا، ما يخيفنا، ما يغضبنا، ما يجعلنا نبقى أمام الشاشة لثانية إضافية.

تبدو بعض السنوات أثقل من غيرها لأن التاريخ أحيانًا يتكثف؛ تحدث أشياء كثيرة في وقت قصير، فتتغير السياسة والاقتصاد والتكنولوجيا وعلاقة الإنسان بنفسه دفعة واحدة، فنخرج من سنة وندخل أخرى ونحن لسنا الإنسان ذاته.

○ إعلامية فلسطينية